منظمـــة الصحـــة العالميـــة

جمعية الصحة العالمية السادسة والخمسون **ج٥٦/٢٤**
البند ١٤-١٥ من جدول الأعمال المؤقت **٣ آذار/ مارس ٢٠٠٣**
A56/24

تنفيذ التوصيات الواردة في *التقرير العالمي عن العنف والصحة*

تقرير من الأمانة

١- يعدّ العنف سبباً رئيسياً من أسباب الوفاة والإصابات غير المميتة على نطاق العـــالم ويشـــكل قضيـــة أساسية من قضايا الصحة العمومية بالنسبة لكل بلد من البلـــدان. ويفيد *التقرير العالمي عن العنف والصحـــة*،[١] بأن العنف يؤدي إلى وفاة أكثر من ٤٠٠٠ شخص يومياً في شتى أرجاء العالم، وأن قرابـــة نصـــف هـــؤلاء ينتحرون، وثلثهم يتعرضون للقتل، وخمسهم يسقطون ضحايا العنف المرتكب في إطار النزاعـــات المســـلحة، ويظل الكثيرون يعانون في الغالب من العجز والإصابات النفسية. وفي مقابل كل شاب يقـــع ضحيـــة لجرائـــم القتل، يتلقى قرابة ٢٠-٤٠ شاباً على الأقل العلاج في المستشفيات بسبب الإصابات الناجمة عـــن العنـــف. وتبيّن الدراسات أن واحدة من كل خمس إناث، وما يتراوح بين ٥٪ و١٠٪ من الذكور يتحدثون عن تعرضـــهم للاعتداء الجنسي في مرحلة الطفولة. وفي إطار ٤٨ مسحاً قائماً على السكان في شتى أرجاء العالم أفادت نسبة تتراوح بين ١٠٪ و٦٩٪ من النساء بأنهن تعرضن للاعتداء الجسدي على أيدي من يعاشرونهن في فترة ما من فترات حياتهن. وتظهر البيانات المستخلصة من ثمانية مواقع في خمسة بلدان كانت جزءاً من دراسة متعـــددة البلدان أجرتها منظمة الصحة العالمية مؤخراً بشأن صحة المرأة والعنف المنزلي الممارس ضد النساء أن نسبة ١٣٪ إلى ٦١٪ من النساء تعرضن للاعتداء الجسدي ونسبة ٦٪ إلى ٤٧٪ تعرضن للاعتـــداء الجنســـي مـــن قبل من يعاشرونهن في فترة ما من فترات حياتهن. ويتفاوت حجم ونـــوع العنـــف بيـــن منطقـــة وأخـــرى لكنهما يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية. إذ ترتفع معدلات جرائم القتل فـــي البلـــدان المتدنية والمتوسطة الدخل وفي الأوساط الأفقر حالاً من المجتمعات التي تواجه ضروب الجور الشديد، فـــي حين تميل معدلات الانتحار التقديرية إلى الزيادة في البلدان ذات الدخل المرتفع وتلك التي تمر بمرحلة انتقاليـــة اجتماعية - اقتصادية سريعة الخطى.

٢- وينجم العنف عن التداخل المعقد لشتى العوامل على مستوى العلاقات الشخصية والاجتماعية وغيرها. حيث لا يفسر أي عامل لوحده السبب الذي يحمل بعض الأفراد على ارتكاب أعمال العنـــف أو الـــذي يجعـــل بعض المجتمعات عرضة لقدر أكبر من العنف بالمقارنة مع سواها. وتشمل العوامل المســـاهمة فـــي ارتفـــاع مستويات العنف المعروفة ما يلي: السلطة الأبوية الصارمة، وسوء مراقبة الأطفال والإشراف عليهم، وتعرض الفرد لأعمال العنف ومشاهدتها، والاتجار بالمخدرات، وسهولة الحصول علـــى الأســـلحة الناريـــة، وإســـاءة

---

١ *World report on violence and health*, Geneva, World Health Organization 2002.

استعمال الكحول والمواد المنشطة، وشتى أنواع الظلم، والقصور في حفظ الأمن وحراسة المجتمع، والمعايير التي تميّز ضد المرأة وتساند العنف كوسيلة لتسوية النزاعات.

٣- بيد أنه يمكن الحيلولة دون ارتكاب العنف، ويعتبر ذلك شرطاً لا غنى عنه في ضمان أمن بني البشر وسلامتهم. ويؤكد التفاوت الشديد في معدلات العنف بين الشعوب وفي صفوفها ومع مرور الزمن أن العنف ينجم عن عوامل اجتماعية وبيئية يمكن تغييرها. وعلاوة على ذلك فقد تم تحقيق نجاحات ملحوظة وموثقة في منع أعمال العنف. والأمثلة على ذلك التدخلات على المستوى الفردي من قبيل برامج التنمية الاجتماعية والحوافز التي تدفع إلى استكمال الدراسة الثانوية؛ وعلى مستوى العلاقات مثل الزيارات المنزلية وتدريب الأبوين وتوجيههم، أما على المستوى المجتمعي فتشمل الحدّ من توفر الكحول، وتيسير الحصول على خدمات الرعاية الخاصة بالإصابات والخدمات الصحية، وتحسين السياسات المؤسسية في المدارس وأماكن العمل والمستشفيات ومؤسسات الإقامة؛ وكذلك على المستوى الاجتماعي - من خلال حملات التوعية والإعلام، والحدّ من سبل الحصول على وسائل ارتكاب العنف (كالأسلحة النارية)، والتخفيف من وطأة الظلم وتعزيز قدرات الشرطة والسلك القضائي.

٤- وفي عام ١٩٩٦ أعلنت جمعية الصحة العالمية التاسعة والأربعون، في القرار جص ع٤٩-٢٥ أن العنف يمثل إحدى المشكلات الرئيسية في مجال الصحة العمومية على النطاق العالمي. وبعد انقضاء سنة واحدة، أقرت جمعية الصحة العالمية الخمسون خطة العمل المتكاملة للمنظمة، في قرارها جص ع٥٠-١٩، الداعي لاتباع أسلوب قائم على أسس علمية في مجال الصحة العمومية للوقاية من العنف ودعت إلى زيادة تطوير هذه الخطة. ووردت تفاصيل دور المنظمة في الوقاية من العنف في وثيقة قدمت إلى المجلس التنفيذي في دورته التاسعة بعد المائة، في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢، تتضمن المهام المقترح الاضطلاع بها في مجالات الترصد والبحوث والوقاية ومعالجة الضحايا ورعايتهم والدعوة إلى منع العنف والوقاية منه.[١]

٥- هذا وقد عزّزت تقوية الروابط مع سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة العاملة في مجال منع العنف موقف المنظمة بوصفها الشريك الرئيسي في جهود الوقاية على الصعيد الدولي. ومن الأمثلة على ذلك أن المنظمة عقدت اجتماعاً (جنيف، ١٥-١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١) مع عشر من هيئات الأمم المتحدة بشأن التعاون في الوقاية من العنف الذي يمارسه الناس ضد بعضهم البعض، كما تلقت دعوة لتيسير أنشطة المتابعة بمثابتها استجابة منسقة لهذه الظاهرة. وقد نشر، في مرحلة لاحقة، دليل يرشد إلى الموارد والأنشطة المضطلع بها.[٢] واضطلعت المنظمة منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ بدور الشريك الأساسي مع اليونيسيف ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في فريق عامل لدعم دراسة الأمم المتحدة عن العنف الممارس ضد الأطفال.

٦- قد تم إصدار *التقرير العالمي عن العنف والصحة* في أعقاب مشاورات مستفيضة مع عدة مجموعات معنية في جميع أرجاء العالم. وتمشياً مع إقرار جمعية الصحة للأسلوب المرتكز على الصحة العمومية في منع العنف فإن التقرير يصف حجم وأثر العنف في جميع أرجاء العالم؛ ويحدد أهم عوامل الاختطار؛ ويلخص

---

١ انظر الوثيقة مت١٠٩/١٥.

٢ Geneva, *Guide to United Nations resources and activities for the prevention of interpersonal violence*, World Health Organization, 2002.

أنواع التدخلات والاستجابة في مجال السياسة العامة التي خضعت للتجربة والاختبار والمعلومات المتوفرة عن فعاليتها؛ كما يقدم توصيات بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها على المستويات المحلية والوطنية والدولية.[١]

٧- وقد أكدّت الأصداء والملاحظات التي أبديت في أعقاب صدور التقرير (٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢) وما تلا ذلك من مشاورات في مجال السياسات العامة على المستويين الإقليمي والقطري أن هناك حاجة ملحة لأن تواصل المنظمة تعزيز دورها الريادي العالمي في الوقاية من العنف وزيادة دعمها السياسي والتقني للهيئات الوطنية والإقليمية والدولية في هذا المضمار. ويبرز الاهتمام الكبير الذي أبداه عامة الناس والمهنيون والذي تمثل في الدعاية الإعلامية والمهنية الخاصة بالتقرير والنقاش الدائر حول محتوياته الهواجس السائدة فيما يتعلق بمنع العنف بكافة صوره.

٨- وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ ناقش المجلس التنفيذي، في دورته الحادية عشرة بعد المائة، التقرير[٢] واعتمد مشروع القرار (القرار م ت١١١ق٧) بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في *التقرير العالمي عن العنف والصحة*. واعترف أعضاء المجلس بأن العنف يعد مشكلة مهمة من مشكلات الصحة العمومية. ورحبوا بالمطبوع بوصفه مساهمة مهمة، وطيدة الأركان من الناحية العلمية، في فهم وتوقي مختلف أشكال العنف. وقد شجُعّت المنظمة المتابعة عن طريق وضع مبادئ توجيهية بشأن كل توصية من التوصيات وتعزيز الوقاية من العنف والإصابات.

توفير الدعم لتنفيذ توصيات *التقرير العالمي عن العنف والصحة*

٩- يتضمن *التقرير العالمي عن العنف والصحة* صورة واضحة لهذه المشكلة ويحدد الدور المسند لصانعي القرارات والممارسين على كافة المستويات، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، في توفير الدعم للتصدي الوقائي المنهجي والمنسق للعنف. ويتعين على جميع الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة تعزيز قدراتها على توفير هذا الدعم. وينبغي حث الدول الأعضاء على مضاهاة هذا الالتزام بتأمين المزيد من الموارد في دوائر الصحة والدوائر ذات الصلة للوقاية من العنف، وبوضع خطط العمل المشتركة بين القطاعات الخاصة بها بناء على توصيات التقرير التسع.

١٠- واستهلت حملة عالمية النطاق للدعوة إلى منع العنف وقت صدور التقرير بهدف إدراج موضوع مقاومة العنف في صلب البرامج الاجتماعية السياسية والتشجيع على تنفيذ التوصيات التسع. وتقوم هذه الحملة على الأنشطة المحلية والوطنية والإقليمية الرامية إلى رفع مستوى الوعي بإمكانية الوقاية من العنف على نحو فعال، وبالتالي زيادة الالتزام بمنع العنف والجهود العالمية لتوعية صانعي السياسات بأهمية دعم السياسات والبرامج الموصى باتباعها. ومن بين أهداف هذه الحملة: قيام كل دولة من الدول الأعضاء بتعيين مسؤول اتصال في وزارة الصحة معني بمنع العنف، ووضع خطة عمل متعددة القطاعات في كل دولة عضو لمنع العنف مع أخذ التوصيات التسع الواردة في التقرير في الحسبان، وزيادة الدعم المالي والتقني الدولي المقدم لأنشطة الوقاية من العنف.

١١- ولابد لمنظمة الصحة العالمية، في ضوء تزايد الاهتمام الذي تبديه الدول الأعضاء باعتماد استجابة في إطار الصحة العمومية لمنع العنف ومكافحته، من أن تضطلع بدور رائد في ميدان التعاون الدولي لتعزيز

---

١ See, *World report on violence and health* Chapter 9.

٢ الوثيقتان م ت١١١/١١ وم ت١١١/١١ تصويب ١ مكرر.

هذه الاستجابة. ويتعين أن تشمل الأنشطة في هذا المجال ما يلي: (أ) إجراء تقييم شامل لقدرة البلدان على الوقاية من العنف؛ (ب) دعم تعزيز نظم الترصد المتصلة بحالات العنف المميتة وغير المميتة؛ (ج) تقديم الدعم لتحسين الخدمات المقدمة لضحايا العنف الناجين؛ (د) المساعدة على بناء القدرات على المستويين القطري والإقليمي على إجراء البحوث الخاصة بالوقاية من العنف؛ (هـ) المساعدة في التوثيق المنهجي وجمع كافة الممارسات الجيدة والفضلى لمنع العنف؛ (و) المساهمة في إيجاد برامج وقائية نموذجية؛ (ز) دعم الحكومات في وضع سياسات وطنية للوقاية من العنف والإصابات؛ (ح) تعزيز وتدعيم القدرات القطرية والإقليمية على تقييم هذه الأنشطة تقييماً صارماً، وأثر كل من *التقرير العالمي عن العنف والصحة* وحملة "الدعوة" في هذا الميدان.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

١٢- جمعية الصحة مدعوة إلى النظر في اعتماد مشروع القرار الوارد في القرار م ت١١١ق٧.

= = =